

سلسلة الرسائل (٤٨)

هذا هو الفرق ما بين

(عُمَرُ) و(عَمْرُو)

كتبه: أحمد بن محمد بن ناصر التام

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة لغوية مختصرة، من جملة الفوائد العلمية، جعلتها تحفة وطرفة للقارئ الكريم، في شأن (عُمَر) و(عَمْرُو) وما الفرق بينهما؟ وختمتها بفصلٍ كأصل الرسالة مختصر في شأن تعليقات النحاة.

واو (عَمْرُو) هي الواو الملحقة بـ(عَمْرُو) خطأ، ولا يُلفظ بها حال النطق؛ والسبب في اختيارها دون سائر الحروف لعلمهم لما أرادوا التفرقة بين الاسمين المتشابهين أشبعوا اسم (عَمْرُو) المنصرف فتولد من الإشباع واوًا، جعلوها هي الفارقة بينهما؛ وقيل: لما أرادوا إلحاق (عَمْرُو) بحرف يميزه عن (عُمَر) من حروف العلة، نظروا في الياء فوجدوها تلتبس بياء المتكلم، ونظروا في الألف فوجدوها تلتبس حالة الرفع والجر مع حالة النصب، فاختاروا الواو تكون ملحقة بها، وهذا التعليل ذكره

السيوطي في كتابه: همع الهوامع (٥١٩/٣)؛ وقد ذكر -
واو عَمَرُو- العلامة اللغوي الكبير مجد الدين الفيروز
آبادي -رحمه الله- في كتابه: بصائر ذوي التمييز في
لطائف الكتاب العزيز (١٥١/٥) ضمن أنواع الواوات
في اللغة كواو الإشباع وواو العطف وواو الحال وغيرها؛
وكذلك العلامة مرتضى الزبيدي في تاج العروس
(٥٢٥/٤٠)، وغيرهم.

وقال أبو منصور الثعالبي :

(وَأَوْ عَمَرُو) تضرب مثلاً لما لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَأَوَّلُ
مَنْ ضَرَبَ الْمَثَلَ بِهَا أَبُو نَوَاسٍ حَيْثُ قَالَ لِأَشْجَعِ
السُّلَمِيِّ: [مَنْ بَحَرَ الْخَفِيفَ]

قُلْ لِمَنْ يَدَّعِي سُلَيْمَى سَفَاهًا

لَسْتُ مِنْهَا وَلَا قُلَامَةٌ ظَفِيرُ

إِنَّمَا أَنْتَ مِنْ سُلَيْمَى كَوَاوٍ

أُلْحِقْتُ فِي الْهَجَاءِ ظُلْمًا بَعْمُرٍ.

وَقَالَ الْبَحْثَرِيُّ: [من بحر الخفيف]

يَا طُلُوعَ الْعَدُوِّ مَا بَيْنَ إِيَّافٍ

يَا غَرِيمًا أَتَى عَلَى مِيعَادٍ

يَا رُكُودًا فِي يَوْمٍ غَيْمٍ وَصَيْفٍ

يَا وُجُوهَ التِّجَارِ يَوْمَ الْكَسَادِ

خَلَّ عَنَّا فَإِنَّمَا أَنْتَ فِينَا

وَأَوْ عَمِرُوا أَوْ كَالْحَدِيثِ الْمُعَادِ¹.

¹ وروى الخطيب البغدادي - رحمه الله - في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٣٤/٢): عن أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْشَدَنَا نَفْطَوِيهِ مِنْ أَبْيَاتٍ: [من بحر الخفيف]

وَأَحْسَنَ مَا سَمِعْتُ فِيهِ قَوْلَ أَبِي سَعِيدٍ الرُّسْتَمِيِّ لِلصَّاحِبِ
بْنِ عَبَادٍ مِنْ قَصِيدَةٍ: [من بحر الطويل]

أَفِي الْحَقِّ أَنْ يُعْطَى ثَلَاثُونَ شَاعِرًا

وَيُحْرَمَ مَا دُونَ الرِّضَا شَاعِرٌ مِثْلِي!

كَمَا سَامَحُوا عَمْرًا بَوَاوٍ مَزِيدَةً

وَضُؤِيقَ (بِسْمِ اللَّهِ) فِي أَلْفِ الْوَصْلِ². ١. هـ

وقال ابن حجة الحموي:

خَلَّ عَنَّا فَإِنَّمَا أَنْتَ فِينَا وَאוْ عَمْرُو أَوْ كَالْحَدِيثِ الْمُعَادِ.

وفي الطيوريات (١٣٤٠/٣) لأبي طاهر السلفي:

أُنْشَدْنَا أَبُو بَكْرٍ بَنَ شَاذَانَ، أُنْشَدْنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ عَرْفَةَ

النَّحْوِي لِنَفْسِهِ: [من بحر الخفيف]

يَا ثَقِيلًا عَلَى الْقُلُوبِ إِذَا غَدَا نَى فَقَدْ أَيْقَنْتُ بِطُولِ السُّهَادِ

يَا قَدَى فِي الْعُيُونِ مَاتَيْنِ أَلْفِ يَا عَرَامًا أَتَى عَلَى مِيعَادِ

يَا رُكُودًا فِي يَوْمٍ غَيْمٍ وَصَيْفِ يَا وَجْوهَ التِّجَارِ يَوْمَ الْكَسَادِ

خَلَّ عَنَّا فَإِنَّمَا أَنْتَ فِينَا وَاوْ عَمْرُو أَوْ كَالْحَدِيثِ الْمُعَادِ.

² ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (152-153).

وهذه الواو، أعني: واوَ (عَمْرٍو) نَظَمَ فيها الشُّعراءُ
كثيراً³. ١. ٣. هـ

وقال آخر: [من بحر الوافر]

كأنِّي في المحافل واو عمرو

وهمز الوصل في درج الكلام.

³ ثمرات الأوراق في المحاضرات (٩/١).

الباب الأول

كيفية رسم (عُمَر) و(عُمَرُو) خطأ، ونطقهما لفظاً؟

ترسم (عُمَر) خطأ على وزن (فُعَل)، وهو وزن علة العدل المانعة من الصرف، فهي مكونة من ثلاثة أحرف مهملة، وهي: العين والميم والراء، وعند التلفظ بها تُنطق كاملة كما هي مرسومة خطأ؛ وترسم (عُمَرُو) خطأ على وزن (فَعْل)، فهو اسم منصرف، فهي مكونة من أربعة أحرف مهملة، وهي العين والميم والراء والواو، ولكن الواو الملحقة بها لا تلفظ لفظاً، ولا تحتسب في الميزان الصرفي ولا الميزان العروضي، وإنما تبقى خطأ ورسمًا، وذلك للتفريق بينها وبين (عُمَر).

قال الأزهرى: وَاو (عَمَرُو) فَإِنَّهَا زِيدَتْ لَتَفَرَّقَ بَيْنَ
(عَمَرُو) وَ (عَمَر)؛ وزِيدَتْ فِي (عَمَرُو) دُونَ (عَمَر)،
لِأَنَّ (عَمَر) أَثْقَلَ مِنْ (عَمَرُو)^{4.1}هـ.

وقال الزبيدي: واو (عَمَرُو) زِيدَتْ لَتَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
(عَمَر) فِي الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ، وَفِي النَّصْبِ تَسْقُطُ تَقُولُ:
رَأَيْتُ عَمَرًا، لِأَنَّهُ حَصَلَ الْأَمْنُ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ، وزِيدَتْ فِي
(عَمَرُو) دُونَ (عَمَر) لِأَنَّ (عَمَر) أَثْقَلَ مِنْ (عَمَرُو)^{5.1}هـ.

⁴ تهذيب اللغة (485/15).

⁵ تاج العروس (525/٤٠).

الباب الثاني

شروط زيادة الواو في (عَمَرُو)

ويشترط في زيادة الواو في كلمة (عَمَرُو) ما يأتي:

أولاً: أن تكون كلمة (عَمَرُو) علماً على شخص، فإذا لم تكن علماً بأن كانت مصدرًا، مثل: مصدر الفعل (عَمَرَ عَمَرًا)، فلا تزداد فيها الواو، وكذلك كلمة (عمر) بمعنى اللحمية المتدلية من الأسنان⁶.

ثانيًا: ألا تضاف إلى ضمير⁷.

ثالثًا: ألا تصغر⁸.

⁶ في معجم العين (2/137): العَمَرُ: ضربٌ من النَّخْلِ وهو السَّحُوقُ الطويل؛ والعَمَرُ: ما بدا من اللَّئَةِ، ومنه اشتق اسم عمرو. ا.هـ.

⁷ مثل: عَمَرَكَ، و عَمَرَنَا.

⁸ مثل: عُمير؛ لأن في حالة التصغير تحذف حروف الزيادة، والواو في (عَمَرُو) زائد قطعًا.

رابعًا: ألا تقرن بأل⁹.

خامسًا: ألا تكون منسوبة¹⁰.

فإذا فُقد أحد هذه الشروط لا تزداد الواو في آخرها¹¹.

⁹ مثل: العَمُر.

¹⁰ مثل: عَمُري.

¹¹ الإملاء والترقيم في الكتابة العربية (83) لعبد العليم بن إبراهيم.

الباب الثالث

لماذا (عمر) ممنوع من الصرف، و(عمرو) منصرف؟

لما كان اسم (عُمَر) على صيغة وزن (فُعَل) وهي صيغة علة العدل المانعة من الصرف، امتنع صرفه للعلمية، ولكونه معدول عن (عَامِر) على وزن (فَاعِل)، والألفاظ العربية الواردة على وزن (فُعَل) وامتنعت من الصرف قليلة محصورة، ولنا رسالة في علة العدل منشورة فراجعها للفائدة¹².

وأما (عَمْرُو) فمنصرف لدخول تنوين التمكين عليه كسائر الاسماء المنصرفة.

¹² هي رسالة: علة العدل المانعة من الصرف.

الباب الرابع

كيفية إعراب (عُمَر)، و(عَمَرُو)؟

*** أما (عُمَر) فأعرابها إعراب الممنوع من الصرف،
فترفع بالضمة، وتنصب وتجر بالفتحة، فتقول:

* _قالَ عُمَرُ.

* _رأيتُ عُمَرَ.

* _مررتُ بعمرَ.

ولا يدخل التنوين على (عُمَر) لكونه لا ينصرف، فلا
تقل:

* _عمرُ قائمٌ، بل قل: عُمَرُ قائمٌ.

*** وأما (عَمَرُو) فأعرابها يكون بالحركات الثلاث،
الضمة والفتحة والكسرة، وتكون على الراء، ففي حالة
الرفع والجر تكتب هكذا:

(عَمَرُو)، و(عَمَرُو)؛ وأما في حالة النصب فتكتب هكذا:
(عَمَرَا)، فتقول:

*_ قَالَ عَمَرُو.

*_ رَأَيْتُ عَمَرًا.

*_ مررتُ بعمرٍو.

وكونه يقبل التنوين لأنه من الاسماء المنصرفة، أي:
المنونة؛ بخلاف (عَمَر) فهو اسمٌ ممنوع من الصرف كما
تقدم.

والسبب في كون الألف تلحق (عَمَرُو) في حال النصب
ولم تلحق (عَمَر) للتفريق بينهم، خشية الالتباس

ببعضهما، وهي مقابل لحوق الواو لـ(عَمَرُو) في حالة الرفع والجر.

وهكذا في حال الإضافة فإن الواو تسقط من (عَمَرُو)، فتقول: (هذا عَمْرُكَ)، و (عَمْرُنَا)، وذلك لأن المضمر مع ما قبله كالشيء الواحد.

قال ابن قتيبة - رحمه الله -: تدخل في (عَمَرُو) - في حال جرّه ورفعّه - الواو؛ فَرَقًا بينه وبين (عَمَرَ)، فإذا صِرَتْ إلى حال النَّصْب؛ لَمْ تُلْحَقْ به واوًا؛ لأنَّ (عَمْرًا) ينصرفُ، و (عَمَرَ) لا ينصرفُ؛ فكان في دخولِ الألفِ في (عَمَرُو)، وامتناعِها من دخولِها في (عَمَرَ) في حال النَّصْبِ فَرَقٌ؛ فَلَمْ يَأْتُوا بِفَرَقٍ ثانٍ؛ فإذا أَضَفْتَهُ إِلَى مَكْنِيٍّ؛ لَمْ تُلْحَقْ به واوًا في شيءٍ من حالاتِهِ؛ فتقول: (هذا عَمْرُكَ) و (عَمْرُنَا)؛ لأنَّ الْمُضْمَرَ مع ما قبله كالشيء الواحد،

وهو كالزّيادة في الحرف؛ فكّرهُوا أن يجمعوا فيه زيادَتَيْن¹³. ا.هـ

وقال الحسن بن محمد الصّغاني: واو (عَمْرُو)؛ لِيُفْرَقَ بينه وبين (عُمَر)، وهذا في حالتي الرّفْع والجَرّ¹⁴. ا.هـ

¹³ أدب الكاتب (245) مؤسسة الرسالة.

¹⁴ التكملة والذيل والصلة (٥٤7/٦).

الباب الخامس

لماذا ألحقوا الواو بـ(عَمَرُو) ولم يلحقوها بـ(عَمَر).

قال الأخفش في (عروضه) ما نصه:

قد يزيدون ليفصلوا بين الشيين، مثل: الواو في (عَمَرُو)، زادوها ليفصلوا بينه وبين (عَمَر)؛ ومثلها الألف التي في (فعلوا)، لأن هذه الواو قد تكون في مثل: (كفروا)، فإن لم يكن معها ألف ظن القارئ أنها (كفر) دخلها واو العطف، فيرى أنها كفر وفعل¹⁵. اهـ.

وقال العروضي في (جامعه): الواو التي زيدت في (عَمَرُو) ليفصلوا بينه وبين (عَمَر)، وكانت الزيادة في (عَمَرُو) دون (عَمَر)، لأن (عَمَر) اسم لا ينصرف، وأوَّله ضمة والضمّة تستثقل، وثانيه متحرك؛ و(عَمَرُو)

¹⁵ العروض للأخفش (٤٠).

اسم منصرف، وأَوَّلُه مفتوح والفتحة أخف من الضمة،
وثانيه ساكن، فكانت الزيادة فيه لخفته أولى من زيادتها
في الثقيل¹⁶. اهـ

وقال السيوطي -رحمه الله -:

وزيدت الواو -أيضًا- في (عَمْرُو)؛ وذلك للفرق بينه وبين
(عُمَر)؛ ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر؛ لأنه حالة
النصب يُكْتَبُ بـألفٍ دون (عُمَر)؛ فيظهر الفرقُ.
وكانت الزيادة واوًا؛ لأنه لا يقع فيها لبس؛ إذ لو كانت
ياءً؛ لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، أو ألفًا؛ لالتبس
المرفوع بالمنصوب.

¹⁶ الجامع في العروض والقوافي للعروضي (٥٧).

وَجُعِلَتْ فِي (عَمَرُو)؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ مِنْ (عُمَر)؛ مِنْ جِهَةٍ
بِنَائِهِ عَلَى (فَعَلَ)، وَمِنْ جِهَةٍ انْصِرَافِهِ¹⁷. ا.هـ
أي: إِنْ (عَمَرُو) أَخْفَ مِنْ (عُمَر) مِنْ جِهَتَيْنِ:

الجهة الأولى: كَوْنُ وَزْنِ (عُمَر) عَلَى (فَعَلَ)، وَوَزْنِ
(عَمَرُو) عَلَى (فَعَلَ)، وَ(فَعَلَ) أَخْفَ مِنْ (فَعَلَ) لِأَنَّ فَاءَ
الْوِزْنِ فِي (عُمَر) مَضْمُومٌ وَفِي (عَمَرُو) مَفْتُوحٌ وَالْفَتْحُ
أَخْفَ مِنَ الضَّمِّ.

وَلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ الْإِعْرَابُ، وَذَلِكَ لَمَّا يُعْرَضُ
لَهَا وَيَطْرَأُ عَلَيْهَا مِنْ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، تَفْتَقِرُ إِلَيْهَا كَالْفَاعِلِيَّةِ
وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ؛ بِخِلَافِ الْأَفْعَالِ فَالْأَصْلُ فِيهَا
الْبِنَاءُ؛ لِكَوْنِهَا لَا تُعْرَضُ لَهَا مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ تَفْتَقِرُ فِي التَّمْيِيزِ

¹⁷ همع الهوامع (٥١٩/٣).

بينها إلى الإعراب؛ فدخل علامات الإعراب على
(عَمَرُو) كانت أولى من امتناعها في (عُمَر).

وقد حرر القول في تعليل كون الأصل في الأسماء
الإعراب أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق في كتابه
علل النحو ص(٤٥٦) فما بعدها.

والجهة الثانية: كون صيغة (عُمَر) ممنوعة من الصرف
للعلمية والعدل، وصيغة (عَمَرُو) منصرفة، والمنصرف
أخف من غير المنصرف، للتعليل السابق إذ الأصل في
الأسماء الإعراب، والمنع فرع مفارق للأصل.

الباب السادس

لماذا يحذف التنوين إذا وصف العلم المنون بكلمة (ابن)؟

إذا وصف العلم المنون كـ(عَمْرُو) بكلمة (ابن) فإن التنوين يخفف لإلتقاء الساكنين، فتقول:

*_ كان عَمْرُو بْنُ العاصِ.

*_ رأيتُ عَمْرَو بْنَ العاصِ¹⁸.

*_ مررتُ بعَمْرُو بْنِ العاصِ.

¹⁸ لما كان اسم (عَمْرُو) منصرف، وقد وصف بكلمة (ابن) حذف التنوين منه في حالة النصب تخفيفاً لإلتقاء الساكنين، فلم تلحقه الألف، وعاد إلى الأصل ولحقته الواو كحالة الرفع والجر.

الخاتمة

قال ضياء الدين ابن الأثير في (المثل السائر):

فإن قيل: لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها، لما أقيمت الأدلة عليها، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟.

فالجواب عن ذلك أنا نقول: هذه الأدلة واهية لا تثبت على محكّ الجدل؛ فإن هؤلاء الذين تصدّوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة: رفع الفاعل، ونصب المفعول، من غير دليل أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللاً، وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها؟!¹⁹. اهـ.

¹⁹ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (86/1).

فاعترض عليه ابن أبي الحديد الشيعي في (الفلك الدائر)،
فقال:

القياس في الشرعيات كالقياس في النحويات؛ لأننا علمنا
أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب
المفعول هي الوجوه التي يذكرها النحاة، لكونها مناسبة،
والحكم ثابت على وفقها، نحو قولهم: الفاعل للفعل الواحد
لا يكون إلا واحداً، والمفعولات قد تكثر وتتعدد، والفعل
واحد ويتعدى مع ذلك إلى أشياء، كالمفعولات في المعنى،
نحو: الحال والظرف والمصدر، فكان الفاعل أخف لقلته
فأعطي الرفع، وهو أثقل الحركات تعديلاً بين الثقيل
والخفيف؛ ونحو قولهم: لما كان الفعل والفاعل جملة مفيدة
كالمبتدأ والخبر، أعطي الفاعل إعراب المبتدأ وهو الرفع

للمشابهة بينهما من الجهة المذكورة، وغير ذلك من الوجوه²⁰. ١. هـ

واستدرك على صاحب (المثل السائر) صلاح الدين الصفدي -رحمه الله- بقوله: ما كأنك نظرت في هذا العلم حق النظر، ورأيت ما ذكره ابن السراج والرماني وأبو علي والسيرافي ومن بعدهم، مثل: ابن جني وما أتى به في كتاب (الخصائص) و(سر الصناعة)، وابن الأنباري في (أسرار العربية)، وغير ذلك من حسن التعليل لأحكام النحو، والمناسبات التي أبدوها، وإن كان في البعض تسامح، لما أنهم التزموا بتعليل كل ما ورد عن العرب؛ وكما التزم أبو علي في (الحجة بتعليل القراءات السبع)، وابن جني في (المحتسب في تعليل القراءات الشاذة).

²⁰ الفلك الدائر على المثل السائر (٩٢-٩٣).

ويابن الأثير: إن كانت تعليقات النحاة واهية لم تثبت على محك النظر، فماذا الذي يثبت على محك النظر من تعليقات أصحاب المعاني وهي ما هي؟ أكثر ما يستندون إليه شبه خطابية لا يقطع بها، ولو عورضوا فيها وقفوا في الكثير منها²¹. اهـ

²¹ نصره الثائر على المثل السائر (13-14).

الفهرس

المقدمة

الباب الأول: كيفية رسم (عُمَر) و(عَمْرُو) خطأ ونطقهما لفظاً.

الباب الثاني: في شروط زيادة الواو في (عَمْرُو).

الباب الثالث: لماذا (عُمَر) ممنوع من الصرف و(عَمْرُو) منصرف؟

الباب الرابع: كيفية إعراب (عُمَر) و(عَمْرُو)؟

الباب الخامس: لماذا ألحقوا الواو بـ(عَمْرُو) ولم يلحقوها بـ(عُمَر)؟

الباب السادس: لماذا يحذف التنوين إذا وصف العلم المنون بكلمة (ابن)؟

الخاتمة

الفهرس.